



• المدير العام لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عبد الرؤوف خالف

المدير العام لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عبد الرؤوف خالف، هذا الاثنين
2004 2000 مؤسسة صغيرة و متوسطة من خلال استحداث حوالي 62000

و قد استثمرت هذه المؤسسات قيمة إجمالية بـ 165 مليار دج مع قيمة 53.4 مليار

50 بالمائة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و
27 بالمائة لقطاع البناء و الأشغال العمومية و الري و 22 بالمائة لتقديم الخدمات
خصوصا السياحة حسب خالف فيما بلغت القيمة المخصصة لقطاعي الفلاحة الصيد البحري 1

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري لاحظ أن الوضع المالي للبلاد مسها
مع تقليص عدد المشاريع.

أما فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق فقد سجلت 44
12 14 29

و بخصوص زوال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي رافقها الصندوق فقد تراوحت ما بين 60 70
2004 .

من جهة أخرى أوضح المتدخل أنه خلال السداسي الأول 2017 153 مؤسسة من أجل توفير 3000
منصب شغل في حين أنه على مدار سنة 2016 253 مؤسسة من هذه الضمانات مع استحداث 3900

و يرى المتدخل أن الصندوق يمكنه ضمان ما بين 10 80 بالمائة من قيمة القرض الذي تطلبه مؤسسة صغيرة
أو متوسطة بقيمة تتراوح ما بين 4 مليون دج الى 100 مليون دج مع الأخذ بعين الاعتبار معايير خطر

أما المعيار الآخر الذي يؤخذ بعين الاعتبار فيتمثل في المساهمة في فك العزلة الجهوية قصد التشجيع على إنشاء مؤسسات
صغيرة و متوسطة بالمناطق

و يضم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حاليا أربعة فروع جهوية بكل من العاصمة (منطقة
الوسط) و عنابة (الشرق) و وهران (الغرب) و ورقلة (جنوب).

الأزمة الاقتصادية في الجزائر تسببت في غلق 70



المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المفلسة والتي استفادت من دعم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة 2004 70 مؤسسة اغلبها ناشطة بقطاع الأشغال العمومية والبناء. وأوضح، المدير العام لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبد الرؤوف خالف، خلال ندوة صحفية نشطها بפורوم يومية "المجاهد"، أن عدد المؤسسات التي استفادت من دعم الصندوق وأفلست تتراوح بين 60 و70 مؤسسة تمت مرافقتها منذ نشأة الصندوق، وأشار إلى أن اغلبها تنشط في قطاع الأشغال العمومية والبناء، وارجع المتحدث، سبب إفلاس هذه المؤسسات إلى الأزمة التي يعرفها القطاع نتيجة الأزمة المالية التي تعيشها البلاد، وأكد أن الأمر لم يؤثر على عمل الصندوق. وعرج المتحدث على القطاعات الأكثر مرافقة من قبل الصندوق، وأوضح ان القطاع الصناعي يحتل الصدارة بنسبة 50 بالمائة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية 25 بالمائة، قطاع الفلاحة والصيد البحري 1 وخصوص توزيع المشاريع حسب التوزيع الجغرافي فان منطقة الوسط هي الأكثر استفادة من خدمات الصندوق بنسبة 46 29 14 12 .

2017 من تحقيق تحسن ملحوظ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، متمثلة في تحسن بنسبة 21 بالمائة، حيث تمكن الصندوق من مرافقة 153 3000

125 2016 4000

2017 وبعد تغيير إطاره القانوني يعمل على تقديم دعم أكبر ومرافقة المؤسسات التي تهدف إلى خلق الثروة والتصدير، كما وقع عدة اتفاقيات مع بنك السلام وكذا وزارة السياحة ووزارة الفلاحة والصيد البحري لمرافقة المشاريع في هذه القطاعات. وكشف المسؤول، أنه سيتم إيداع ملف لدى وزارة الصناعة من أجل رفع ميزانية الصندوق حتى يتسنى له تقديم خدمات أفضل ورفع قيمة مساهماته، كما سيتم وضع نظام معلومات، من أجل تقليص مدة إيداع الملفات، ودراستها، رغم التحسن الكبير الذي عرفته هذه العملية، حيث تقلصت المدة من 29 يوما سنة 2016 14 يوما السنة الجارية.